

تساور منظمة العفو الدولية بواعث فلق بالغ بشأن أحداث اليوم في القاهرة، حيث فرقت شرطة مكافحة الشغب بالعنف مئات المتظاهرين السلميين الذين كانوا يعربون عن دعمهم لاثنتين من كبار القضاة يمثلان أمام مجلس تآديبي لانتقادهما انتخابات العام الماضي البرلمانية.

فوفقاً للتقارير، استخدمت شرطة مكافحة الشغب، ورجال بملابس مدنية كانوا يدعمونهم، القوة المفرطة ضد المتظاهرين، حيث قامت بضربهم بالهراوات ومارست ضدهم أشكالاً أخرى من العنف. وحدث هذا عندما حاول المحتجون شق طريقهم إلى مبنى المحكمة العليا، حيث كان من المفترض أن يمثل القاضيان محمود مكي وهشام بسطويسي ليواجهها تهماً بأنهما قد انتهكا القواعد القضائية بانتقاداتهما المتعلقة بالتزوير والمخالفات الأخرى التي ارتكبت أثناء الانتخابات. واعتُقل عشرات المحتجين كما اعتقل بعض الصحفيين الذين كانوا يحاولون نقل الأحداث لفترة وجيزة. واعتدت الشرطة على مصور تلفزيوني يعمل مع فضائية الجزيرة، حسبما ذكر، كما قامت أيضاً بالاستيلاء على أجهزته.

وكانت الشرطة كذلك قد أغلقت المنطقة التي كان يفترض أن تُعقد فيها جلسة الاستماع الأولى واستخدمت القوة ضد المتظاهرين السلميين عندما مثل القاضيان للمرة الأولى أمام الهيئة التأديبية في OT أبريل/نيسان (انظر، مصر: الإجراءات التأديبية ضد القضاة تعتبر تحدياً لاستقلال القضاء، رقم الوثيقة: OU MDE 12/007/2006، أبريل/نيسان OMMS)، حيث تم تأجيل قضيتهما حتى اليوم لتمكين محامي الدفاع من مراجعة ملفات القضية المرفوعة ضدهما. ورفض القاضيان حضور جلسة استماع اليوم احتجاجاً على الإجراءات التي اتخذت من أجل منع مؤيديهما من الحضور، وأجلت الهيئة التأديبية القضية لأسبوع آخر.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات المصرية إلى إصدار أوامرها بإجراء تحقيق مستقل في أنباء استخدام القوة المفرطة، وضمن إخضاع رجال الشرطة والمسؤولين الآخرين الذين زُعم أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان للمحاسبة.